



سلطة اقليم البتراء التنموي السياحي / وحدة الرقابة الداخلية

ميثاق التدقيق الداخلي 2026

أولاً : المقدمة

تم اعداد هذا الميثاق لتمكين وحدة الرقابة الداخلية **بالسلطة** للقيام بمهامها وواجباتها المحددة بموجب نظام الرقابة الداخلية رقم (3) لسنة 2011 وتعديلاته، ولتنفيذ ذلك تعتمد الرقابة الداخلية على مجموعة من الطرق والوسائل والإجراءات التي تتبعها وحدة الرقابة الداخلية بأقسامها الثلاثة المالية والإدارية والفنية لحماية اصول واموال السلطة وضمان تحقيق الخطط الادارية المرسومة لتحقيق الاهداف الرئيسية والفرعية.

تشمل عملية الرقابة معايير الرقابة الداخلية من اجل الارشاف والمتابعة والتأكد من التقيد بالقوانين والأنظمة والتعليمات والتي تعمل بشفافية وموضوعية من اجل المحافظة على المال العام وحسن استخدامه ومساعدة الادارة العليا من تحقيق اهدافها بكفاءة وفاعلية.

تم اعداد هذا الميثاق الذي يتضمن اهداف وصلاحيات ومسؤوليات نشاط التدقيق الداخلي بحيث يتم تعيمه داخل السلطة بهدف ضمان وتعزيز والمحافظة على استقلالية نشاط التدقيق الداخلي وموضوعيته وذلك وفقاً للإطار العام لنظام الرقابة الداخلية، والتعليمات الصادرة بموجبة، ومعايير السلوك الوظيفي، ومعايير الأداء، إضافة إلى الممارسات الرقابية والخبرات العملية لموظفي المديرية وذلك تطبيقاً للمعايير التدقيق العالمية التالية :

المعيار رقم 1130 (معوقات الاستقلالية أو الموضوعية) والذى ينص على ما يلى:

"إذا حدث ما من شأنه أن يؤثر في الواقع أو الظاهر على استقلالية أو الموضوعية فإنه يجب الإفصاح عن تفاصيل ذلك للإطراف المعنيبة. على أن يراعى في نوعية وطريقة الإفصاح درجة التأثير على استقلالية أو الموضوعية".

المعيار رقم 1110 (الاستقلالية التنظيمية) والذى ينص على ما يلى:

"يجب على مدير التدقيق التنفيذي التأكيد للمجلس، مرة على الأقل سنوياً حول الاستقلالية التنظيمية لنشاط التدقيق الداخلي".

ثانياً : الرؤية

تدقيق داخلي يعمل بمهنية واستقلالية لحفظ المال العام ويساعد الادارة على تحقيق اهدافها بكفاءة وفاعلية.

ثالثاً : الرسالة

العمل بمهنية واستقلالية لمساعدة الإداره في تحقيق أهدافها من خلال متابعة صحة وسلامة كافة انشطة السلطة ومدى مطابقتها للقوانين والأنظمة والتعليمات وتحسين كفاءة وفعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والحاكمية المؤسسية متضمناً توصيات المساعدة في إتخاذ القرارات وإضافة القيمة بهدف المساعدة في المحافظة على المال العام وال موجودات العامة والتأكد من حسن استخدامها بالشكل الأمثل، وتحسين الأداء في العمليات المالية والإدارية والتحقق من كفاءتها وفعاليتها، وتطبيق سياسات الإداره المعتمدة بما يساعد السلطة على تحقيق أهدافه.

رابعاً : أهداف التدقيق

تتولى وحدة التدقيق الداخلي مهمة التدقيق على المعاملات المالية والإدارية والفنية، وتهدف الوحدة إلى المساعدة في المحافظة على المال العام والتأكد من حسن استخدامها بالشكل الأمثل وتحسين جودة العمل، بالإضافة إلى مساعدة السلطة على تحقيق أهدافها من خلال تقييم وتحسين فعالية عمليات الحكومة وإدارة المخاطر والرقابة، وتم تحديد أهداف الوحدة بما يلي:

- 1- تقييم وتحسين كفاءة الضوابط الرقابية في السلطة.
- 2- المساعد في المحافظة على المال العام في السلطة، وتقييم حسن استخدامها بالشكل الأمثل
- 3- العمل على رفع كفاءة الأداء لمساعدة الادارة العليا لتحقيق اهدافها الاستراتيجية.
- 4- التحقق من فاعلية العمليات المالية وكفاءتها.
- 5- تدقيق العمليات والمعلومات المالية والإدارية والتشغيلية والتحقق من كفاءتها وفعاليتها.
- 6- تقييم مدى الالتزام بالتشريعات الناظمة لأعمال الوحدات الإدارية في السلطة وقياس مدى تنفيذ مهامها ومسؤولياتها.
- 7- تزويد الادارة العليا بالمعلومات والتقارير لغايات المساعدة في إتخاذ القرارات والمساءلة وتحسين الأداء.

"بالاستناد إلى المادة (٨) من التعليمات التنظيمية لوحدات الرقابة الداخلية "

خامساً : الإطار التشريعي لوحدة الرقابة الداخلية

تولي وحدة الرقابة الداخلية **اهتمامًا كبيراً** للتشريعات والمتطلبات والتوصيات والمعايير المعمول بها فيما يتعلق بأفضل الممارسات المهنية المتعلقة بالتدقيق الداخلي، ويتم الإستناد والالتزام بالتشريعات والمعايير التالية:

- 1- نظام الرقابة الداخلية رقم (٣) لسنة 2011 وتعديلاته.
- 2- تعليمات معايير الرقابة الداخلية لسنة 2011 وتعديلاتها.
- 3- التعليمات التنظيمية لوحدات الرقابة الداخلية في الدوائر والوحدات الحكومية لسنة 2016.
- 4- معايير تقييم وحدات الرقابة الداخلية في الدوائر والوحدات الحكومية.
- 5- الأدلة الارشادية الصادرة والمعتمدة من وزارة المالية.
- 6- التعاميم الخاصة والمعتمدة من الجهات ذات العلاقة (رئاسة الوزراء، وزارة المالية، هيئة الخدمة والإدارة العامة) بعمل وحدة الرقابة الداخلية.
- 7- ميثاق أخلاقيات مهنة المدقق الداخلي الحكومي المعتمد.
- 8- المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين، من خلال الأطلاع على أفضل الممارسات العملية والتطبيقية بخصوص عمل الوحدة، وبما لا يتعارض مع التشريعات القانونية النافذة لعمل الوحدة.

سادساً : الهيكل التنظيمي لوحدة الرقابة الداخلية

يتميز الهيكل التنظيمي لوحدة الرقابة الداخلية في سلطة إقليم البتراء التنموي السياحي من خلال ارتباطه المباشر مع رئيس مجلس المفوضين بالسلطة وتضم وحدة التدقيق الداخلي الأقسام التالية :

- قسم الرقابة المالية.
- قسم الرقابة الإدارية.
- قسم الرقابة الفنية.

سابعاً : صلاحيات وحدة الرقابة الداخلية

ترتبط وحدة الرقابة الداخلية في سلطة اقليم البتراء التنموي السياحي برئيس مجلس المفوضين وتترفع تقاريرها ونتائج أعمالها ونوصياتها لرئيس المجلس.

"بالإشتراك إلى المادة (4) من التعليمات التنظيمية لوحدات الرقابة الداخلية"

- يتبع التدقيق الداخلي لرئيس مجلس المفوضين بهدف تسهيل تنفيذ النشاطات اليومية للتدقيق الداخلي وتحقيق ما يلي :

- ضمان توفير كافة الموارد اللازمة للتدقيق .

- المساعدة في تقليل أي معوقات أو محددات تواجه عملية التدقيق .

• إعتماد الخطة السنوية لوحدة الرقابة الداخلية:

يتم الموافقة على الخطة السنوية لوحدة الرقابة الداخلية المبنية على المخاطر من قبل رئيس المجلس ، وذلك قبل نهاية شهر تشرين ثاني من كل سنة.

صلاحيات وحدة الرقابة الداخلية :

- لوحدة الرقابة الداخلية الحق في ما يلي :

- 1- يحق لجميع موظفي وحدة الرقابة الداخلية الوصول غير المقيد إلى جميع الوظائف والسجلات والمنتلكات والموظفين وبشكل مباشر.
- 2- تدقيق كافة المعاملات والقرارات والأنشطة في السلطة ، ولها صلاحيات غير مقيدة وغير محددة للاطلاع على كافة الأنشطة والسجلات والبيانات المالية والتقارير والوثائق والأنظمة والوصول الفعلي للأصول والمنتلكات.
- 3- الاتصال المباشر بكل الأجهزة الإدارية بما يمكنها من أداء مهمتها وبالطريقة التي تراها مناسبة ، وللوحدة دون غيرها صلاحية تحديد طبيعة وكيفية ونطاق وتوقيت أعمال التدقيق والرقابة المختلفة وفق نطاق عمل الوحدة.
- 4- الاتصال المباشر بالجهات الخارجية ذات العلاقة بطبيعة العمل.
- 5- رفع التقارير ولوائح التدقيق في أي وقت متضمنة الملاحظات والمخالفات والتوصيات بدون أي تدخل أو توجيه من أي جهة يؤدي للتأثير على حكم مدير ومدقق الوحدة.
- 6- متابعة وتقييم مدى ملائمة الإجراءات المتخذة من الجهات المعنية في السلطة لمعالجة الملاحظات وتصويب المخالفات وتنفيذ التوصيات ورفع تقارير دورية حول ذلك.
- 7- صلاحية الدخول على كافة الأنظمة المحوسبة.
- 8- تدقيق مدخلات وخرجات وعمليات كافة الأنظمة المحوسبة، والتأكد من اعتماد تلك الأنظمة من المرجع المختص.
- 9- تدقيق نظم المعلومات والمتمثلة في عملية فحص الضوابط المتعلقة بنظم المعلومات التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات، من أجل تحديد حالات الانحراف عن المعايير، والتي تحدد بدورها استناداً إلى نوع المشاركة في التدقيق (التدقيق المالي أو تدقيق الامتثال أو تدقيق الأداء)، وتتعدد أعمال تدقيق نظم المعلومات حسب الهدف ونطاق المراجعة كما يلي:
 - تقييم الضوابط العامة وضوابط التطبيقات التي لها تأثير على موثوقية البيانات من نظم المعلومات، والتي بدورها لها تأثير على البيانات المالية للسلطة.

- التأكد من امتثال عمليات نظم المعلومات لقوانين وسياسات ومعايير المعمول بها في السلطة.
 - التأكد من أن موارد تكنولوجيا المعلومات تتيح تحقيق الأهداف التنظيمية بكفاءة وفاعلية، وأن الضوابط العامة ذات الصلة وضوابط التطبيق فعالة في منع واكتشاف وتصحيح حالات الإفراط والاسراف وعدم الكفاءة في استخدام وإدارة نظم المعلومات.
- "بالاستناد إلى المادة (10) من التعليمات التنظيمية لوحدات الرقابة الداخلية" .
- "بالاستناد إلى معيار 5100/ معايير الانتوساى لتدقيق تكنولوجيا المعلومات"

حتى تتمكن الوحدة من القيام بمهامها يلتزم موظفو السلطة دون أي إبطاء وتحت طائلة المسئولية بما يلي:

- 1- تسهيل مهام موظفي وحدة الرقابة الداخلية وتزويدهم بالبيانات والمستندات والوثائق والسجلات والدفاتر والمعلومات فور طلبها.
- 2- الرد على استفسارات وطلبات موظفي الوحدة لتمكينهم من أداء واجباتهم .
- 3- الاستجابة ودون إبطاء لكافة ملاحظات وتحفظات وتحفظات المديرية.
- 4- تمكين مدققي الوحدة من الاطلاع والرقابة والتدقيق على مدخلات ومخرجات وعمليات كافة الانظمة المحوسبة في البنك.

• "بالاستناد إلى المادة (16) من التعليمات التنظيمية لوحدات الرقابة الداخلية" .

- في حال عدم التزام موظفي السلطة بما ورد في البند السابق يتم توجيه العقوبة المناسبة وفقاً لأحكام نظام الخدمة المدنية.

• "بالاستناد إلى المادة (17) من التعليمات التنظيمية لوحدات الرقابة الداخلية" .

ثامناً : السرية

تكون المعلومات التي يحصل أو يطلع عليها رئيس وموظفو الوحدة نتيجة القيام بأجاز المهام وكذلك خطط العمل والتقارير التي يرفعها سرية، ويحظر الإفصاح عنها تحت طائلة المسئولية القانونية إلا في حدود ما تسمح به التشريعات النافذة والأدلة والإجراءات المعتمدة، بالإضافة إلى عدم استخدام البيانات والمعلومات التي يطلع عليه في تحقيق أيه مصالح شخصية.

"بالاستناد إلى المادة (23) من التعليمات التنظيمية لوحدات الرقابة الداخلية" .

تاسعاً: الاستقلالية والموضوعية

- لوحدة الرقابة الداخلية الإستقلالية التامة غير المقيدة التي تمكّنها من إنجاز أعمالها بموضوعية، وترتبط المديرية ضمن الهيكل التنظيمي برئيس مجلس المفوضين .

"بالاستناد إلى المواد (19) من التعليمات التنظيمية لوحدات الرقابة الداخلية"

- لا يتم تكليف مدير وموظفي وحدة الرقابة الداخلية بأي عمل تنفيذي يحد من موضوعيتهم، ولا يمنع ذلك من إبداء الرأي والمشورة حال أي موضوع لما فيه المصلحة العامة، ولا تعتبر مشاركة مندوبي الوحدة في اللجان المختلفة في السلطة كعضو مراقب عملاً تنفيذياً.

"بالاستناد إلى المواد (20) من التعليمات التنظيمية لوحدات الرقابة الداخلية"

- على رئيس وموظفي الوحدة وتحت طائلة المسؤولية القانونية الالتزام التام بالموضوعية والنزاهة والحياد عند أداء مهامهم الرقابية والامتناع عن أي أعمال تبرز فيها تضارب المصالح والافصاح عن اسباب الامتناع خطياً، ويجب عليهم الافصاح عما يؤثر أو يضعف موضوعية واستقلالية الوحدة.

"بالاستناد إلى المواد (21) من التعليمات التنظيمية لوحدات الرقابة الداخلية"

عاشرأً : المسؤولية

تتولى وحدة الرقابة الداخلية بأقسامها الثلاثة المالية الإدارية والفنية بما يلي:

تقديم الخطة السنوية للمديرية المبنية على المخاطر:

- تلتزم وحدة الرقابة الداخلية بإعداد خطة عمل سنوية مبنية على المخاطر المحتملة ورفعها إلى رئيس مجلس المفوضين للمصادقة عليها قبل نهاية شهر تشرين ثاني من كل سنة.
- تشمل خطة العمل جميع الأعمال والنشاطات والمعاملات والإجراءات والقرارات المالية والإدارية والفنية وجميع الوحدات الإدارية في السلطة، وتتضمن الخطة السنوية ما يلي:
 - 1- الأهداف الرئيسية والفرعية لوحدة الرقابة الداخلية.
 - 2- مؤشرات قياس الأداء للتأكد من تحقيق الأهداف.
 - 3- الانشطة التي تؤدي إلى تنفيذ المهام المحددة بالخطة.
 - 4- المخاطر المحتملة المرتبطة بالخطة وإجراءات تقليلها.
 - 5- الأطر الزمني لتنفيذ الأنشطة المحددة.
 - 6- الجهة المسئولة عن التنفيذ.
 - 7- الموارد المادية والبشرية الازمة لتنفيذ الخطة.

"بالاستناد إلى المادة (11) من التعليمات التنظيمية لوحدات الرقابة الداخلية"

• إعداد دليل إجراءات التدقيق الداخلي:

على مدير وحدة الرقابة الداخلية إعداد دليل إجراءات التدقيق الداخلي، ورفعه إلى رئيس مجلس المفوضين والمصادقة عليه، على أن يتضمن الإجراءات الكافية والملائمة للرقابة والتدقيق على جميع الأعمال والنشاطات والمعاملات المالية والإدارية والفنية والتدقيق والرقابة على جميع الوحدات الإدارية ضمن الهيكل التنظيمي للسلطة.

"بالاستناد إلى المادة (13/أ+ب+ج) من التعليمات التنظيمية لوحدات الرقابة الداخلية"

• اصدار التقارير الدورية:

تقارير دورية (مالية، فنية وإدارية) إلى رئيس مجلس المفوضين يتضمن الواقع الفعلي للأنشطة والتوصيات لرئيس مجلس المفوضين.

رفع تقرير سنوي خلال الأشهر الاربعة الأولى من السنة التالية إلى رئيس مجلس إدارة المفوضين والذي بدورة يقوم بارساله إلى وزير المالية، وفقاً للدليل الارشادي الصادر عن وزارة المالية".

"بالاستناد إلى المادة (12/أ) من التعليمات التنظيمية لوحدات الرقابة الداخلية"

• تخضع كافة نشاطات السلطة إلى تدقيق وحدة الرقابة الداخلية:

"بالاستناد إلى المادة (14+6) من التعليمات التنظيمية لوحدات الرقابة الداخلية"

• ضمان الامتثال للتشريعات الناظمة لعمل وحدة الرقابة الداخلية:

على مدير الوحدة بذل العناية المهنية، وتصميم إجراءات وأساليب التدقيق الملائمة للتحقق من حالات التلاعب والاحتيال، وكذلك التتحقق من تطبيق النظم التي تمنع وتكشف مثل هذه الحالات.

"بالاستناد إلى المادة (13/ه) من التعليمات التنظيمية لوحدات الرقابة الداخلية"

تقوم وحدة التدقيق الداخلي خلال أدائها لأعمالها، باتباع المعايير المهنية المعتمدة بموجب تعليمات معايير الرقابة الداخلية، وأي تعديل يطرأ عليها.

"بالاستناد إلى المادة (13/و) من التعليمات التنظيمية لوحدات الرقابة الداخلية"

يلتزم مدير وموظفو المديرية في السلطة بميثاق أخلاقيات مهنة المدقق الداخلي الحكومي المعتمدة.

"بالاستناد إلى المادة (22) من التعليمات التنظيمية لوحدات الرقابة الداخلية"

ضمان حصول وحدة الرقابة الداخلية على الموارد الملائمة:

- على ادارة السلطة توفير كافة الموارد والمتطلبات بما فيها الموارد البشرية المؤهلة والاجهزه واللوازم المناسبة وتحسين بيئه العمل للوحدة ، وتوفير التدريب المناسب لكوادرها في كافة المجالات .
- الحفاظ على موظفي وحدة الرقابة الداخلية اصحاب الاختصاص والخبرات والعمل على تطويرهم من اجل تطبيق هذا الميثاق وقد تم عمل خطة تدريبية للوحدة خلال عام 2026 .

"بالاستناد إلى المادة (18) من التعليمات التنظيمية لوحدات الرقابة الداخلية "

توكيد وتحسين الجودة

- تحرص وحدة الرقابة الداخلية على توكيد وتحسين الجودة والذي يشمل جميع أنشطة الوحدة ويتضمن هذا البرنامج ما يلي:

- 1.مستوى نشاط التدقيق الداخلي (التقييم الذاتي على مستوى الوحدة والسلطة ويجري كل سنة)
- 2.التقييم الخارجي (تقييم خارجي مستقل من قبل ديوان المحاسبة ويجري التقييم كل خمس سنوات على الاقل).

تاريخ اعتماد/ مراجعة الميثاق

- تم إعداد هذا الميثاق من قبل مدير وحدة الرقابة الداخلية بالاعتماد على الأطرار العام لنظام الرقابة الداخلية والتعليمات الصادرة بموجبة بالإضافة إلى أفضل الممارسات العملية للتدقيق والرقابة الداخلية.
- يتم تعميم هذا الميثاق على موظفي السلطة من تاريخ الاعتماد.

رئيس مجلس المفوضين



مدير وحدة الرقابة الداخلية

